سركيس : موقف متصلب من قانون الدفاع

النظام يقطع شوطاً جديداً لفرض الأمر الواقع

السعودية ترد على الاتفاق السوري - العراقي بزيادة قواتها في لبنان

انظار جميع السياسيين في لبنان تتجه منذ ايام الى مؤتمر القمة العربي بانتظار ما سيكون لنتائجه من انعكاس على الهدوء الهش الذي يعيشه الوضع الامني . وتترقب اطراف عديدة نتائج محادثات بلير هاوس لمعرفة دورها في تنفيذ النتائج او في مواجهتها . غير ان الوضع بانتظار نتائج القمة العربية ومحادثات الاستسلام المصرية - « الاسرائيلية » ليس جامداً . فالحكم يسير في تنفيذ نتائج مقررات « بين الدين » او بعضها بخطى حثيثة تهدف الى خلق امر واقع يفرض على الاطراف السياسية التعامل معه مهما كانت نتائج النشاطات السياسية التي تعيشها المنطقة . لقد قطع الحكم شوطا ملموسا وان صغيرا في تنفيذ مقررات « بيت الدين » وجاء هذا الشوط باكمله في اتجاه واحد : اتجاه خدمة الطرف الفاشي .

فيكتور خوري : هل يبقى متحكما ببنية الجيش

على الصعيد الامني

بعد نجاح الحكم والجبهة « اللبنانية » في سحب القوات السورية من برج رزق والجسرين . استمرت الجبهة الفاشية في ابقاء مناطق اخرى متوترة وجاهزة للتفجير التام حين تنتهي الظروف . وتواصل القنص والتراشق في منطقة سن الفيل - الدكوانة وفي منطقة الشياح - عين الرمانة مترافقا بمطالبة الجبهة « اللبنانية » سحب القوات السورية من هذه المنطقة ومن « جسر المزرعة » لكي يعم « الامن الذاتي » مجمل المنطقة الشرقية لبيروت . واستفادت القوى الفاشية من الكسب المعنوي الذي قدمته لها مقررات بيت الدين « لترتيب » اوضاع المناطق التي تسيطر عليها ففامت بتعزيز تحصيناتها في الضاحيتين الجنوبية والشرقية وشنت حملة تهجير واسعة بدأت في الدورة ضد الارمن لانهم « لم يشتركوا في قتال السوريين » ووصلت الى قرى جبيل لاخلاء هذه القرى من الوجود الوطني تمهيدا لمعركة جديدة . فكان نسف المنازل والخطف في قرى حجولا والمغيري وعلمات وفي مدينة جبيل وفرض الخوات في الدورة وبعض قرى المتن ونسف تمثال الارمن تكرارا لممارسات الجبهة « اللبنانية » خلال جميع فترات الهدنة التي تمهد لاشتباكات جديدة .

الى جانب تثبيت « شرعية » الجيش من خلال اشراكه في الخطة الامنية تحضيرا وتنفيذا ، ومن خلال تكليفه بمهمات عملية راهنا ومستقبلا . قام الحكم بعرقلة اقرار قانون الدفاع ولعب الرئيس سركيس في الحكم ونواب اليمين في مجلس النواب دورا بارزا في عرقله هذا القانون . وتركز الخلاف على تحديد صلاحيات قائد الجيش بحيث تنزع منه « الصلاحيات الادارية » . والخلاف داخل الحكم حول قانون الدفاع ظهر بشكل واضح في اجتماع الرؤساء الثلاثة سركيس والاسعد والحص في الثامن والعشرين من الشهر الماضي حيث اصر رئيس الجمهورية على عدم المس بصلاحيات قائد الجيش . وأكد رئيس الحكومة في اجتماع لجنتي الدفاع والادارة والعدل النيابيتين هذا الخلاف واعلن رسميا وجود رأيين داخل الحكم .

فقائد الجيش حسب الوضع الراهن يملك حق التصرف المطلق دون رقيب في قضية التعيينات ، فيضيف من يشاء الى هيكلية الجيش او ينقص منها حسب ما يراه ولا احد يملك هذه الصلاحيات باستثناء قائد الجيش ، مما يعني ان ميوله السياسية تلعب الدور الاساسي والابرز في تحديد تركيبة الجيش ونوعية ضباطه واسلحته وكميتها وبالتالي دوره على الصعيد السياسي .

والخلاف حول قانون الدفاع في ظل الاوضاع الراهنة يكتسب اهمية واضحة ويؤدي الى كشف العديد من المواقف . فرغم ان قانون الدفاع المقترح وكافة المشاريع التي قدمت بشأنه لا تطمح الى بناء جيش وطني يضع في رأس جدول اعماله الدفاع عن لبنان والمشاركة في مواجهة الاطماع الصهيونية فان الخلاف يؤكد عزم الرئيس سركيس والجبهة « اللبنانية » والاطراف المتعاطفة معها في السلطة على عدم تقديم اي تنازل مهما كان صغيرا يضر بمشروع الهيمنة الفاشية الكاملة على النظام . ونظرا لان الرئيس سركيس يدرك امكانية عرقلة وتأجيل قانون الدفاع فانه يسعى في الوقت نفسه الى فرض صلاحيات قائد الجيش كأمر واقع والاستفادة من عامل الوقت للمسير في تنفيذ الخطة الامنية التي تتضارب في مضمونها مع شعار « اعادة بناء الجيش الوطني المتوازن » .

وفي هذا الاطار جاءت قرارات قائد الجيش اقالة الضباط على المحاكمة والمساواة بين قيادة جيش لبنان العربي وبعض الضباط المتعاونين مع العدو . وفي هذا الاطار ايضا توجه قائد الجيش ووزير الدفاع الى فرنسا لعقد صفقة اسلحة واجراء محادثات حول تركيبة الجيش والوضع في لبنان بعيدا عن جميع الاعتبارات التي برزت طوال الفترة الماضية .

فتزويد الجيش الراهن بسلاح حديث قبل اعادة بنائه يشير الى نوايا السلطة وما تسعى الى تنفيذه من المقررات العربية التي ترجمها مجلس الوزراء ببرنامج تطبيقي . فالحديث عن اعادة بناء الجيش لم يتناوله الحكم الا بعد الحملة الوطنية على هذا الجيش الذي اثبت على الصعيد العملي انه بني منذ نهاية عام ١٩٧٦ على اساس دعم المشروع الفاشي ولهذا ايضا كان على رأسه قائد شارك ممارسة وموقفا الى جانب الجبهة « اللبنانية » . والتحفظات الوطنية على هذا الجيش لم تتغير وقد اضطر الحكم ايضا ووزراء « الردع » بما فيهم السعودي الى الاعتراف بانحياز الجيش البارز الى جانب القوى الفاشية ، وعلى ضوء هذا الانحياز كانت المطالبة « باعادة لبنائه على اسس وطنية » . ومن المنطلق نفسه لم تتغير التحفظات الوطنية الجمهورية على مصير السلاح الذي يصل الى هذا الجيش وسبل استعماله . فقد تمت طوال السنتين الماضيتين صفقات باسم الجيش تحولت باكملها الى الجبهة « اللبنانية » ، اما عن طريق تهريبها بوسطة بعض الضباط واما لان الجيش كان « يكتشف » بعد وصول الاسلحة انها لا تتلاءم مع حاجاته وبالتالي كان يسهل مبيعها الى اطراف الجبهة « اللبنانية » .

اذن على صعيد الجيش ايضا قطعت السلطة ، او الاطراف المهيمنة فيها ، شوطا في تنفيذ مقررات بيت الدين بالشكل الذي تراه مناسبا وواصلت عرقلتها لقانون الدفاع ، مواصلة السير في فرض الامر الواقع وفي قطع الخطوات الصغيرة التي تصب جميعها في اتجاه واحد محدد . ومهما كانت نتائج الخلاف داخل الحكم حول هذا الموضوع فمن الواضح ان الشوط الذي حققته الاطراف المؤيدة للجبهة « اللبنانية » في السلطة سيستغل للضغط والتهديد بالتفجير ولابتزاز المواقف تمهيدا لفرض الامر الواقع ، او على الاقل للمقايضة ونتنازع مكاسب محددة . والا لماذا يوافق رئيس الجمهورية على جميع خطوات قائد الجيش ولا يوافق على قانون الدفاع ؟ ولماذا لا يجمد نشاطات قائد الجيش التي تتضارب مع مشروع القانون بانتظار اقراره او تعديله ؟

الدور السعودي وقوات الردع

والابتزاز الرسمي والفاشي على صعيدي الامن والجيش ترافق بتقدم ملحوظ على صعيد التمهيد لخلق اوضاع جديدة على صعيد قوات الردع العربية ستترك رغم حجمها الصغير الراهن اثرا بارزا في مستقبل الوضع في لبنان .

فمع استمرار توتير الاوضاع الامنية في منطقة سن الفيل - الدكوانة ، والشياح - عين الرمانة وفرن الشباك ... نفت قيادة الردع في بيان لها انباء عن زيادة القوات السعودية في لبنان وفي اليوم التالي كان السفير السعودي على الشاعر العائد من الرياض يعلن بعد اجتماعه بالرئيس سركيس ان السعودية وافقت على زيادة قواتها في لبنان . وانتقل السودان في الوقت نفسه من موقف المعارض السابق لابقاء قواته في لبنان الى موقع الموافقة على التمديد ثلاثة اشهر فقط ثم كانت المفاجأة بان القوات السودانية سترفع عدد قواتها في لبنان اسوة بالسعودية .

ويشكل الموقف السعودي - السوداني الاخير اشارة بارزة الى توجه السعودية الذي تحدثنا عنه سابقا حول زيادة دورها في تنفيذ نتائج كمب ديفيد على الساحة اللبنانية ومحاصرة القوى المعارضة والمناهضة للخيانة الساداتية . ولا شك بان هذا الدور سيزداد بعد قمة بغداد سيترافق مع الجهود السعودية لاجهاض المؤتمر ومحاولة حصر قراراته في اطار من المجموعة يرفض العمل على اسقاط « معاهدة السلام » المصرية « الاسرائيلية » المقترحة . وهذا المؤشر الجديد الذي يأتي بعد اعلان ميثاق العمل بين سوريا والعراق يدل على الدور الذي اوكلته الولايات المتحدة للرياض في مواجهة الاوضاع الراهنة المستجدة في لبنان .

فالتحالف الاميركي - السعودي والدول الاخرى التي تدور في فلكه يسعى على ضوء الواقع الجديد ، الى تلافي الانعكاسات المحتملة التي قد تنشأ عن قمة بغداد او عن اللقاء السوري - العراقي وبالتالي فانه يسعى الى خلق ضمانات جديدة تستطيع مستقبلا مواجهة القوى الوطنية وتنفيذ الحلقة الرئيسية من نتائج كمب ديفيد على الساحة اللبنانية .

وهذا التحالف يسعى على ضوء المستجدات الى زيادة المراهنة على الجبهة « اللبنانية » وممثلها الاول في السلطة الرئيس سركيس وتقوية موقفهما على حساب مواقع الاطراف الاخرى ولهذا كانت زيادة القوات السعودية سريعا (خلال الاسابيع الثلاثة المقبلة على الاكثر) واقناع السودان بابقاء قواته وزيادة عددها ومحاولة زيادة عدد قوات البلدان الاخرى الى تسبح بحمد السعودية .

ويكتسب الموقف الاميركي - السعودي وخصوصا اكثر على صعيد مؤتمر بغداد حيث ترمي الكتلة الخليجية والرجعيات العربية بثقلها لمنع رسم خط لمحاربة الخيانة الساداتية وتعمل على تهيئة الاجواء لجر البلدان العربية الاخرى الى محادثات الاستسلام .

والدور السعودي المتزايد سيسعى الى تحقيق اهداف بات من الصعب على القوى الفاشية تحقيقها ضمن الظروف الراهنة . الخطوة الاولى في هذا الاتجاه هو ما بدأت القوات السعودية بتنفيذه ويتمثل بخلق عازل يمنع ضرب القوى الفاشية ويقلص وجود القوى المعارضة لنتائج كمب ديفيد ومن المتوقع ان تتوسع رقعة هذا العازل بالتنسيق مع القوى الفاشية حيث تحل القوات السعودية والسودانية تدريجيا محل القوات السورية في المناطق التي يسودها التوتر .

ورغم ان هذه الخطوة ليست مهيئة للانتقال سريعا وعلى نطاق واسع الى التطبيق العملي فان تنفيذها التدريجي بالتعاون مع جيش فيكتور خوري يقطع خطوات ملموسة وخطيرة فالدعم الذي ستشكله الجهود الاميركية - السعودية والفرنسية اخيرا لسركيس ، « والشرعية » التي يتمتع به ، وحقه في قيادة قوات الردع هذه الامور ستوكل اليه اخذ القرار الرسمي بتبديل

النميري : مساهمة في انقاذ كمب ديفيد

الحص : وجهتا نظر داخل الحكم

الامير فهد : تطويق معارضي التسوية